الأمم المتحدة بعد 80 عامًا: هل تقترب من نهاية صلاحيتها الدولية؟

1. المقدمة

في الذكرى الثمانين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، تقف البشرية أمام سؤال وجودي لا يخص المنظمة وحدها، بل يمتد ليطال طبيعة النظام الدولي كله: هل ما زال العالم بحاجة إلى مؤسسة جامعة تمثل الضمير العالمي، أم أن الزمن تجاوزها وبدأ يبحث عن بدائل جديدة تصوغ قواعده؟ لقد وُلدت الأمم المتحدة من رحم الدمار أملاً في ألا يتكرر انهيار الحضارة بفعل الحروب، فجمعت الدول تحت مظلة واحدة تتعهد فيها بأن يكون القانون أعلى من القوة، وأن تُصان الكرامة الإنسانية بوصفها قيمة مشتركة لا يجوز التفريط فيها. لكن العقود الثمانية التي تلت لم تمر بهدوء؛ فقد تغير العالم جذريًا، وتكاثرت الأزمات وتسارعت التحولات، فيما بقيت المنظمة في أغلب الأحيان أسيرة بنيتها التأسيسية ورهينة إرادة القوى الكبرى.

ومن هنا ينبثق جوهر هذا البحث: ليس في تتبع أحداث أو تعداد قرارات، بل في محاولة فهم اللحظة التاريخية الراهنة؛ لحظة تتقاطع فيها الضغوط المالية والسياسية والأخلاقية لتضع الأمم المتحدة أمام اختبار غير مسبوق. فالمؤسسة التي وُجدت لتمنع الحروب أصبحت تُتهم اليوم بالعجز عن إيقافها، والمنصة التي أرادتها البشرية بيتًا للعدالة الدولية تجد نفسها اليوم موضع تساؤل حول عدالتها ذاتها. ومع ذلك، فإن العالم لم يبلغ بعد مرحلة الاستغناء عنها، بل يبدو وكأنه يعيد النظر في شكل الشرعية الدولية نفسها: هل ستظل أممية الطابع؟ أم أنها تتشظى إلى تكتلات وتحالفات متعددة الأقطاب تسعى لملء الفراغ حين يغيب الدور المركزي للأمم المتحدة؟

من خلال تحليل الواقع الراهن واستشراف الاتجاهات المستقبلية، يطرح هذا البحث سؤال اللحظة المفصلية: هل تستطيع الأمم المتحدة أن تعيد ابتكار نفسها لتظل حجر الزاوية للنظام الدولي، أم أننا نشهد بداية انتقال الشرعية إلى فضاءات جديدة ترسم عالم ما بعد الهيمنة الأممية؟

2. اختبار الفاعلية في أزمات القرن الحادي والعشرين – واقع العجز

تعرضت هيبة الأمم المتحدة لاختبارات قاسية في الألفية الجديدة مع اندلاع أزمات دامية عجزت المنظمة عن حلها أو حتى احتوائها. ففي أوكرانيا، أدى غزو روسيا عام 2022 إلى شلل كامل لمجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي، فاكتفى المجتمع الدولي بإصدار قرارات من الجمعية العامة غير ملزمة. وعلى الأرض تواصلت الحرب لتخلف أكثر من 12,654 قتيل مدني أوكراني خلال ثلاث سنوات من القتال (فبراير 2022 – فبراير 2025) وفق توثيق بعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إضافةً إلى عشرات الآلاف من الجرحى وملايين النازحين، ما كشف حدود فاعلية المنظمة حين يكون المعتدي دولة نووية تتمتع بحق النقض (United Nations in Ukraine, 2024).

أما السودان فيمثّل حالة صارخة أخرى. فعندما اندلع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، عجزت الأمم المتحدة عن فرض هدنة إنسانية أو فتح ممرات آمنة بشكل مستدام. ورغم إصدار مجلس الأمن بيانات رئاسية ودعوات لوقف القتال، استمر النزاع مخلِّفًا أكثر من 20 ألف قتيل خلال عام ونصف، وخلق ما وصفته الأمم المتحدة بأنه "أسوأ أزمة نزوح في

العالم" مع فرار نحو 12 مليون من ديارهم داخل السودان وخارجه. هنا أيضًا ظهر قصور "مسؤولية الحماية" (R2P) التي تبنتها المنظمة عام 2005 لمنع الجرائم الجماعية؛ إذ لم تجد طريقها للتطبيق في السودان رغم حجم الفظائع، نتيجة الانقسامات السياسية وغياب آليات تنفيذ فعالة (Anadolu Agency, 2024).

وفي الحرب الأخيرة في قطاع غزة (التي اندلعت في أكتوبر 2023)، ظهر الشلل الأممي بجلاء. فقد أخفق مجلس الأمن عدة مرات في إصدار قرار لوقف إطلاق النار أو حتى هدنة إنسانية بسبب الفيتو الأمريكي الداعم لإسرائيل، مما اضطر الجمعية العامة للدعوة إلى وقف القتال في قرارات رمزية. وأسفرت العمليات العسكرية عن سقوط أعداد هائلة من المدنيين. ورغم صدور قرارات أممية عديدة على مر عقود بشأن القضية الفلسطينية – من قرار التقسيم 1947 إلى القرارات المطالِبة بإنهاء الاحتلال – فإن معظمها بقي حبرًا على ورق، الأمر الذي أضعف ثقة الشعوب بجدوى الأمم المتحدة في حماية المدنيين أو إنفاذ قرارات الشرعية الدولية (Council on Foreign Relations, 2024).

ويتكرر المشهد في أزمات أخرى ممتدة. في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلًا، ورغم وجود أكبر بعثة أممية لحفظ السلام (بعثة مونوسكو) منذ سنوات، لم تنتهِ دوامة العنف شرق البلاد. وقد أودت النزاعات منذ التسعينيات بحياة حوالي 6 ملايين شخص في الكونغو، في أسوأ كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية. وعلى غرار ذلك، أخفقت المنظمة في منع مذابح جماعية مثل الإبادة الرواندية 1994 أو التطهير العرقي بحق الروهينغيا في ميانمار 2017، على الرغم من شعار "لن تتكرر أبداً" الذي رفعته بعد مأساة البوسنة ورواند (Council on Foreign Relations, 2022).

تعكس هذه الأمثلة مجتمعةً واقع عجز الأمم المتحدة عن فرض السلام أو حماية المدنيين في مواجهات عديدة. فبرغم شرعية التفويض الأممي المنصوص عليها في الميثاق، تكبّل الانقسامات السياسية وحق النقض يدَ المنظمة. ويفتقر النظام الأممي إلى قوة تنفيذية مستقلة تجعله يتجاوز إرادات الدول الكبرى؛ فلا قوات دائمة للتدخل السريع، ولا التزامات تلقائية على الدول باحترام قرارات المنظمة. وهكذا تتراكم القرارات التي لم تنفّذ، فيما يستمر سقوط الضحايا المدنيين رغم "مسؤولية الحماية" المعلنة. هذا الوضع أوجد أزمة مصداقية أخلاقية عميقة للمنظمة، تتجسد في أبرز صورها اليوم في حالة غزة والسودان كما سنناقش في المحور التالي.

3. فجوة التمويل الإنساني – أكبر تهديد لشرعية النظام متعدد الأطراف

تعاني الأمم المتحدة حاليًا من عجز هيكلي مزمن في تمويل العمليات الإنسانية، مما يشكل تهديدًا جوهريًا لشرعية النظام متعدد الأطراف الذي تقوده. ففي العام 2023, بلغت الاحتياجات الإنسانية العالمية مستويات غير مسبوقة (نحو 51.5 مليار دولار مطلوبة لمساعدة أكثر من 230 مليون شخص), بسبب تزامن أزمات كبرى مثل أوكرانيا واليمن وإثيوبيا والسودان وجائحة كوفيد وغيرها. إلا أن الاستجابة المالية من الدول المانحة لم تواكب هذا التضخم في الاحتياجات. وتشير البيانات إلى أن نسبة تمويل خطط الاستجابة الإنسانية انحدرت إلى أدنى مستوى تاريخي لها; حيث لم يؤمَّن سوى حوالي 45% فقط من التمويل اللازم في 2023. وهذا يعني وجود فجوة تبلغ قرابة 30 مليار دولار بين الموارد المتاحة وما هو مطلوب – وهي فجوة قياسية دفعت مسؤولي الإغاثة لوصف الوضع بأنه نقطة تحول خطرة للعمل الإنساني (Development Initiatives, 2024).

المفارقة أن هذا العجز يأتي بعد عام 2022 الذي شهد طفرة في التمويل الإنساني مدفوعة بالأزمة الأوكرانية – إذ ساهمت الدول الغربية بسخاء نسبي حينها – لكنه لم يلبث أن تراجع مع تعدد الأزمات وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. فبحلول 2025, تفاقم ما

يمكن تسميته بـ"التقشّف الإنساني"; حيث خفضت بعض الدول المانحة الرئيسية ميزانيات المساعدات الخارجية تحت ضغوط داخلية. فعلى سبيل المثال، خفّضت المملكة المتحدة مساهماتها الإغاثية بعد تقليص ميزانية المساعدة الإنمائية من 0.7% إلى 0.5% من دخلها القومي. وتواجه وكالات أممية مثل برنامج الأغذية العالمي عجزًا يجبرها على قطع الحصص الغذائية عن ملايين الجوعى. وقد حذر المدير التنفيذي للبرنامج في 2023 أن الوكالة اضطرت لخفض المساعدات في حوالي 45 بلدًا بسبب نقص التمويل، مما يعرّض حياة الناس لخطر المجاعة (World Food Programme [WFP], 2023).

بالإضافة إلى ذلك، تعاني الأمم المتحدة من مشكلة "اعتماد مفرط على عدد قليل من المانحين"; إذ توفر عشر دول تقريبًا ثلاثة أرباع التمويل الإنساني العالمي، ومع أي تغيير في أولويات تلك الدول أو اضطراب اقتصادي فيها، تتأثر الميزانيات الإغاثية عالميًا. وقد ظهر ذلك جليًا مع اندلاع أزمة أوكرانيا التي دفعت المانحين الأوروبيين لتحويل جزء كبير من الموارد إلى الاستجابة داخل أوروبا وعلى حدودها، على حساب أزمات إفريقيا والشرق الأوسط الأقل جذبًا للإعلام. ونتيجة لكل ذلك، تراكمت نسب العجز المالي في معظم النداءات الإنسانية للسنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، واجه نداء الاستجابة الإنسانية للسودان 2023 عجزًا بنحو 62%, ونداء اليمن 2022 عجزًا بحوالي 50%, وحتى النداء الخاص بأوكرانيا نفسه لم يُموَّل بالكامل مع نهاية 2023 (UNOCHA, 2023).

يشكل هذا الوضع تهديدًا مباشرًا لشرعية الأمم المتحدة وفعاليتها. فالنظام متعدد الأطراف يبرر وجوده بقدرته على حشد الموارد وتنسيق الاستجابة الجماعية للأزمات التي تتجاوز قدرات الدول المنفردة. فإذا أخفق في توفير الحد الأدنى من الإغاثة لمن هم بأمسّ الحاجة، فإن شعاره "لن نترك أحدًا خلف الركب" سيبدو جوفاء. ومن ناحية أخرى، يضع العجز المالي الأمم المتحدة تحت رحمة التمويل المُوجّه سياسيًا; حيث قد تشترط بعض الدول أوجه إنفاق معينة أو تمتنع عن تمويل عمليات في دول لا تمثل أولوية جيوسياسية لها، مما يقوّض مبدأ حيادية المساعدة الإنسانية وشموليتها. وخلاصة الأمر أن فجوة التمويل الإنساني المتزايدة لا تهدد فقط حياة الملايين، بل تزعزع أيضًا مصداقية الأمم المتحدة كأساس للنظام العالمي المتعدد الأطراف.

4. تآكل الشرعية الدولية وصعود البدائل متعددة الأطراف

في ظل إخفاقات الأمم المتحدة المشار إليها، تصاعدت في السنوات الأخيرة نزعات لتكوين أطر وتكتلات متعددة الأطراف خارج مظلة المنظمة الأممية، الأمر الذي يزيد من تآكل شرعيتها المركزية في النظام الدولي. أبرز هذه التكتلات مجموعة دول البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والتي تطورت من تجمع اقتصادي ناشئ في عقد 2000 إلى تكتل سياسي يسعى إلى منافسة المؤسسات الغربية. وفي قمة بريكس 2023, قررت المجموعة توسيع عضويتها بدعوة ست دول جديدة (بينها السعودية ومصر والإمارات والأرجنتين وإيران) للانضمام بدءًا من 2024, مما عزز ثقلها الاقتصادي والجيوسياسي. وبانضمام الأعضاء الجدد، سيمثل تجمع بريكس+ نحو 44% من الناتج الإجمالي العالمي (وفقًا لتعادل القوة الشرائية) وأكثر من 55% من سكان العالم (Geopolitical Economy, 2023). هذه الأرقام تفوق بكثير حصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مجتمعة من حيث السكان، وتقترب في الاقتصاد من وزن مجموعة السبع الغربية. ويعكس هذا التحول شعور العديد من الدول النامية بأن الأمم المتحدة والنظام الاقتصادي العالمي القائم لم ينصفاها، فبحثت عن بدائل تعزز صوتها، لاسيما في مجالات التنمية والتجارة والنقد الدولي.

بالتوازي، برزت تكتلات أمنية ودفاعية آسيوية وأوراسية مثل منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين وروسيا، والتي توسعت لتضم الهند وباكستان وإيران ودولًا أخرى، إذ توفر منصة للتنسيق الأمني بعيدًا عن النفوذ الغربي. كما شهدنا تشكيل تحالفات إقليمية/دولية للتعامل مع أزمات محددة بمعزل عن الأمم المتحدة – مثل التحالف الدولي ضد داعش (2014) الذي قادته واشنطن خارج إطار مجلس الأمن، أو المنتديات الرباعية والثلاثية حول سوريا وليبيا وغيرها التي همشت دور الأمم المتحدة.

جانب آخر من تعددية الأطراف الجديدة يتمثل في الدور المتزايد لكبريات الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الخاصة وحتى منظمات التكنولوجيا العالمية في التأثير على القرارات الدولية. إذ باتت هذه الجهات غير الحكومية عابرة للحدود تمتلك من الموارد والبيانات ما يفوق ميزانيات دول عدة، وأصبح صوتها مسموعًا في قضايا مثل وضع قواعد للتكنولوجيا الرقمية أو معايير للاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، لعبت شركات الدواء والتكنولوجيا الحيوية دورًا حاسمًا في صياغة استجابة العالم لجائحة كورونا، وتفاوضت حكومات معها مباشرةً حول توزيع اللقاحات، في حين وجدنا منظمة الصحة العالمية مكبلة بنقص التمويل والسلطة التنفيذية. ومثل ذلك يحصل في الذكاء الاصطناعي (سنفرد له محورًا خاصًا لاحقًا) حيث تطالب شركات التقنية الكبرى بأن يكون لها دور في صياغة أي ميثاق عالمي يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

لا يمكن إغفال أيضًا بروز تحالفات سياسية جديدة ذات طابع أيديولوجي أو مصلحي، مثل تنامي العلاقات بين دول الجنوب العالمي ضمن ما يسميه البعض "التحالف الجنوب-جنوبي" الذي تجسد في مواقف مشتركة في الأمم المتحدة (كالتصويتات المتعلقة بأوكرانيا أو حقوق الإنسان) بعيدًا عن إملاءات الغرب أو الشرق. ويشير ذلك إلى انقسام متزايد في الإجماع الدولي، حيث لم تعد كتل التصويت الأممية تصطف تلقائيًا خلف القوى الكبرى، بل ظهرت استقلالية نسبية لدى مجموعة كبيرة من الدول المتوسطة والصغيرة التي تشعر أن مصالحها لا تتفق دومًا مع الأجندات الغربية أو الشرقية على حد سواء.

METRO for Knowledge

إن صعود هذه البدائل والمحاور المتعددة يطرح تساؤلات خطيرة حول مستقبل الأمم المتحدة: فهل نحن بصدد نظام عالمي جديد تتوزع فيه الشرعية والقيادة بين منصات متعددة، ربما على حساب الطابع العالمي الموحد الذي مثّلته الأمم المتحدة منذ 1945؟ تشير بعض التحليلات إلى احتمال تشكّل نظام متعدد الأقطاب المؤسساتية، بحيث تستمر الأمم المتحدة كإطار رمزي جامع بينما القرارات الحقيقية تصاغ في أطر موازية كالبريكس ومجموعة العشرين ومنظمات إقليمية قوية. ومما يعزز ذلك التحركات الملموسة للبريكس نحو إنشاء ترتيبات تمويل موازية (مثل بنك التنمية الجديد بديلاً من البنك الدولي) ومساعي تقليل الاعتماد على الدولار في التجارة فيما بينها, ما يعتبر تحديًا للنظام المالي تحت مظلة الأمم المتحدة (Geopolitical Economy, 2023). هذه التحولات تجعل مسألة إصلاح الأمم المتحدة واستعادة دورها أكثر إلحاحًا, وهو ما سنناقشه في المحاور التالية, بدءًا من التقييم النقدي لجهود الإصلاح الأخيرة في "قمة المستقبل 2024".

5. نجاحات لا يمكن تجاهلها – الأمم المتحدة ليست فاشلة بالكامل

على الرغم من كافة التحديات والانتقادات، من المهم التأكيد أن الأمم المتحدة حققت ولا تزال تحقق نجاحات ملموسة لا يمكن تجاهلها، وساهمت في تحسين حياة ملايين البشر وحل أزمات كبرى. فصحيح أن المنظمة أخفقت في وقف حروب بين الدول الكبار، لكنها نجحت في مجالات أخرى حيوية تتعلق بالإنسان والتنمية. من أبرز تلك النجاحات الدور الإنساني والإغاثي الضخم الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج الأغذية العالمي (WFP) مساعدات غذائية لإنقاذ الأرواح في

مناطق النزاع والمجاعة، وقد وصل في عام 2024 وحده إلى أكثر من 124 مليون شخص في 92 بلدًا بالمؤن الغذائية والمساعدات النقدية (World Food Programme [WFP], 2024) – وهو رقم غير مسبوق يجسّد شريان الحياة لملايين المحتاجين.

وبالمثل، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بحملات تطعيم وتوفير رعاية صحية وتعليمية للأطفال حول العالم; وهي أكبر مشتري للقاحات في العالم، حيث تورد سنويًا ما يزيد عن 2 مليار جرعة لقاحية تكفي لتحصين قرابة نصف أطفال العالم كل عام. لقد أسهمت هذه الجهود في القضاء شبه الكامل على أمراض فتّاكة كالجدري وشلل الأطفال من مناطق واسعة، وفي خفض وفيات الأطفال بشكل كبير على مدى عقود – وهي إنجازات صحية تاريخية (UNICEF USA, 2024).

كما لا ينبغي إغفال دور الأمم المتحدة في مجال التغير المناخي، وهو التهديد الوجودي الذي يواجه البشرية. فقد نجحت المنظمة عبر اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ (UNFCCC) في جمع العالم على طاولة المفاوضات المناخية سنويًا منذ 1995 (مؤتمرات الأطراف – كوب), وتُوجت هذه الجهود بتوقيع اتفاق باريس للمناخ 2015 الذي التزمت فيه كل الدول ولأول مرة بخفض انبعاثاتها الكربونية لحصر الاحترار العالمي. ورغم أن الالتزامات الحالية قاصرة عن تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية، فإن مجرد الوصول لإجماع عالمي على وجود مشكلة وحاجة للتحرك يُعتبر إنجازًا للأمم المتحدة. وتواصل المنظمة عبر هيئاتها كـIPCC (اللجنة الدولية للتغير المناخي) توفير أساس علمي قوي يدعم صنع السياسات البيئية حول العالم (Intergovernmental Panel on Climate Change ([IPCC], 2023).

وفي مجال حفظ وبناء السلام، حققت الأمم المتحدة نجاحات هامة وإن كانت أقل بريقًا إعلاميًا من الإخفاقات. إذ تمكّنت قوات حفظ السلام الأممية (القبعات الزرق) من إنهاء عدد من الحروب الأهلية وإرساء الاستقرار في بلدان عديدة. ومن الأمثلة التاريخية نجاح الأمم المتحدة في الإشراف على إنهاء النزاع في تيمور الشرقية مطلع الألفية، والذي توج باستقلال تيمور عبر استفتاء ثم عملية انتقالية أشرفت عليها إدارة أممية مؤقتة (UN Foundation, 2020). كذلك لعبت المنظمة دور الوسيط الرئيسي في عملية السلام في السلفادور (1992) وغواتيمالا (1996) , حيث قادت مفاوضات أنهت حروبًا أهلية طويلة هناك. ومؤخرًا، ساهمت المساعي الأممية في توقيع اتفاقات هدنة في نزاعات معقدة مثل اتفاق ستوكهولم باليمن 2018 (بشأن الحديدة) واتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا 2020. ورغم هشاشتها، لولا مظلة الأمم المتحدة لما أمكن جمع الأطراف المتحاربة وإلزامها - ولو نسبياً - بخارطة سلام.

وخلال جائحة كوفيد-19, وبرغم الانتقادات التي وُجهت لمنظمة الصحة العالمية في البداية، لعبت الأمم المتحدة ككل دورًا مهمًا في تنسيق الاستجابة الصحية والاقتصادية، من خلال إطلاق مبادرات مثل منصة COVAX لتوزيع اللقاحات عالميًا والتي وفّرت مئات الملايين من الجرعات للدول الفقيرة بتمويل المانحين. وعملت منظومة الأمم المتحدة على إصدار إرشادات صحية موحدة، وتقديم حزم دعم اقتصادية وتقنية لدول انهارت أنظمتها الصحية. ولولا المظلة الأممية لكانت الفجوة الصحية بين الدول أفدح بكثير.

باختصار، ليست الأمم المتحدة فاشلة بالكامل كما يصوّرها البعض عند التركيز على مجلس الأمن والسياسة العليا فقط. فللمنظمة وجه ناجح وملموس في الميدان الإنساني والتنموي والبيئي وحتى في فضّ نزاعات محلية. إنها مؤسسة لا غنى عنها لعالمنا المعاصر، إذ تتولى تنسيق جهود إغاثية وتنموية تعجز عنها أي دولة بمفردها. ويستفيد الملايين مباشرة من برامجها سنويًا، بما يحفظ لها حدًا أدنى من الشرعية الشعبية عبر العالم. وهذا الوجه المشرق دليل أن الإصلاح ممكن والبناء على النجاحات وارد، بدلاً من تقويض أسس النظام متعدد الأطراف برمته.

6. "ميثاق المستقبل 2024" – وعدٌ بالإصلاح أم مجرد ورقة نوايا؟

أدركت الأمم المتحدة حاجتها الماسة للتجديد وتعزيز الثقة، فدعا الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى قمة المستقبل (Summit of the Future) التي عُقدت في سبتمبر 2024 بمقر الأمم المتحدة، بمشاركة قادة العالم. وكانت الغاية من هذه القمة اعتماد أجندة إصلاحية شاملة تعيد تنشيط العمل متعدد الأطراف لمواجهة تحديات العصر. وبالفعل توّجت القمة باعتماد وثيقة طموحة عُرفت باسم "ميثاق المستقبل" إلى جانب مرفقين هامين هما الميثاق الرقمي العالميوإعلان الأجيال القادمة. تضمنت هذه الوثائق مجموعة واسعة من الالتزامات والتعهدات بلغ عددها 56 التزامًا رئيسيًا في ميثاق المستقبل عبر مجالات السلم والأمن والتنمية والحوكمة الرقمية والشباب والإصلاح المؤسسي. ويمكن اعتبارها بمثابة خارطة طريق لوضع النظام الدولي على مسار أكثر فعالية وشمولًا في أفق العام 2030 وما بعده.

شملت أبرز مضامين ميثاق المستقبل 2024 التزامات بإحياء جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسد فجوة تمويلها، وتسريع إصلاح الهيكل المالي العالمي بما يعطي صوتًا أقوى للدول النامية في مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدولي، وتعزيز التعاون العلمي والرقمي وتضييق الفجوة التكنولوجية. كما تضمن الميثاق تعهّدات صريحة بتحسين أداء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن، عبر التركيز على منع النزاعات ومعالجة جذورها وحماية المدنيين بشكل أفضل. بل ونصّ الميثاق على ضرورة إصلاح مجلس الأمن ذاته وجعله أكثر تمثيلاً وشفافية، وكذلك تنشيط دور الجمعية العامة وتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. هذه اللغة غير المسبوقة مثلت اعترافًا رسميًا بالحاجة إلى إصلاح الحوكمة العالمية من الداخل. وفي الشق الخاص بالحوكمة الرقمية، أُقرَّت مبادئ الميثاق الرقمي العالمي الداعية إلى سد الفجوة الرقمية بين الدول وضمان فضاء سيبراني مفتوح وآمن يحترم حقوق الإنسان, وإلى وضع آليات دولية لإدارة الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول لصالح البشرية. أما إعلان الأجيال القادمة فأكد التزام الدول بحفظ حقوق الأجيال التي لم تولد بعد, عبر تعزيز الاستدامة وإدماج احتياجات الشباب في صنع القرار (SDG Knowledge Hub, 2024).

ورغم هذا الزخم من التعهدات، يثار التساؤل: هل كان "ميثاق المستقبل" مجرد ورقة نوايا أم بداية فعلية لمسار إصلاحي؟ الواقع أنه عقب القمة، بدأت خطوات متابعة أولية في عام 2025 لكنها لا تزال في مراحلها التأسيسية. فقد أدرج كلٌّ من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة تنفيذَ مخرجات القمة ضمن أولوياتهما لعام 2025. وأنشأ الأمين العام فريق عمل خاص بقيادة نائبه (غاياتري) لمراجعة هيكل الأمم المتحدة واقتراح تحسينات، في مبادرة عُرفت بـ"مبادرة الأمم المتحدة 80" (UN80) استغلالًا لذكرى مرور 80 عامًا على تأسيس المنظمة. كما بدأت الجمعية العامة تنظيم حوارات تفاعلية غير رسمية بين الدول الأعضاء لمناقشة وسائل تنفيذ الالتزامات ورصد التقدم، عُقد أولها في مارس 2025 وركز على توفير التمويل والموارد اللازمة للوفاء بالالتزامات. وقد برزت في هذه النقاشات الحاجة إلى تعزيز القيادة الوطنية لتنفيذ الميثاق – أي أن نجاح التعهدات يتطلب أن تدمجها كل دولة في سياساتها وتخطط فعليًا لتحقيقها (SDG Knowledge Hub, 2025).

مع ذلك، هناك دلائل تثير القلق بشأن ترجمة الوعود إلى أفعال. فالأمين العام كان قد طلب ميزانية خاصة تقارب 8.5 مليون دولار لبدء تنفيذ أنشطة "ميثاق المستقبل" في عام 2025, لكن اللجنة الإدارية والميزانية بالأمم المتحدة (التي تتأثر بإرادة الدول) وافقت فقط على 2.9 مليون دولار (SDG Knowledge Hub, 2025). هذا التخفيض الكبير يشير إلى فتور بعض الدول أو عدم استعجالها في تمويل جهود الإصلاح، مما قد يبطئ التقدم الفعلي. إضافة إلى ذلك، ورغم زخم القمة، لا تزال التفاصيل العملية لكثير

من الالتزامات قيد التباحث. فعلى سبيل المثال، إصلاح مجلس الأمن – وإنْ أُقرّ كمبدأ – يتطلب توافقًا معقدًا لم تتضح معالمه بعد ولم تُقدم أي دولة كبرى تنازلات ملموسة بشأنه. كذلك وضع ميثاق دولي للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي لا يزال بحاجة إلى مفاوضات تقنية وقانونية طويلة رغم الاتفاق المبدئي عليه.

جدير بالذكر أن ميثاق المستقبل يتضمن جدولًا زمنيًا للمراجعة والمتابعة، حيث من المقرر إجراء استعراض شامل عام 2028 للتقدم المحرز، ما يعني أن الدول أمامها بضع سنوات لترجمة التعهدات إلى إنجازات قبل ذلك الموعد. ومن المؤشرات الإيجابية أن 363 بندًا محددًا للمتابعة والتنفيذ قد تم إقرارها ضمن حزمة الميثاق ومرفقاته (United Nations, 2024), ما يدل على وجود خارطة طريق مفصلة. ولكن نجاح ذلك يعتمد على إرادة الدول والتزامها. وحتى أكتوبر 2025, لم نرَ بعد سوى خطوات تمهيدية ولم تبرز دولة أو مجموعة دول كقائد حقيقي لدفع هذه الأجندة. وبهذا فإن الحكم على "ميثاق المستقبل" سيبقى معلقًا: فهو يمثل بلا شك وعدًا بالإصلاح واعترافًا جماعيًا بمواطن الخلل, لكنه قد يبقى حبرًا على ورق إن لم يقترن بخطط تنفيذية طموحة وموارد كافية وآليات مساءلة لرصد الالتزام.

7. توصيات إصلاحية واقعية – خطوات عملية ضمن الممكن

1. تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية:

تعد هذه الخطوة الأكثر إلحاحًا أخلاقيًا. ويمكن تحقيقها دون تعديل الميثاق عبر ميثاق سلوك (Code of Conduct) تلتزم به الدول دائمة العضوية طوعيًا بعدم استخدام الفيتو في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. بالفعل تقدمت فرنسا والمكسيك منذ 2015 بمبادرة في هذا الصدد، ولاقت دعمًا واسعًا; إذ بلغ عدد الدول الموقعة على إعلان التأييد لها 103 دول. كما تقود مجموعة المساءلة والشفافية (ACT) حملة موازية لمدونة سلوك ضد الفيتو في فظائع الحرب، وقد وقعت عليها 121 دولة عضو حتى يونيو 2022 – بينها اثنتان من الدول دائمة العضوية (فرنسا وبريطانيا) (Security Council Report, 2022). هذه الكتلة تشكل غالبية واضحة، مما يضع ضغطًا معنويًا كبيرًا على الدول الممتنعة (خاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين) للحاق بركب التعهد الأخلاقي. وإذا ما التزمت تلك الدول – حتى بصورة غير رسمية – بهذا القيد، لأمكن للمجلس التحرك في أزمات مروعة كسوريا أو رواندا دون عرقلة. الجدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي اعتمد مبدأ مماثل في قانون تأسيسه (مادة 4-ح) يمنحه حق التدخل لمنع جرائم فظيعة في دولة عضو دون اعتبار لمبدأ السيادة (ACCORD, 2021)، وهو تطور إقليمي يمكن الاسترشاد به لتعزيز مفهوم مسؤولية الحماية أمميًا.

2. إنشاء آلية تمويل إنسانية مستقرة:

لتعويض النقص المزمن في تمويل النداءات الطوعية، يُقترح تأسيس صندوق عالمي للطوارئ يتم تمويله عبر اشتراكات إلزامية أو موارد مبتكرة. إحدى الأفكار المتداولة أن يُفرض "رسم تضامن" عالمي بنسبة صغيرة جدًا (مثلاً 0.005%) على بعض التعاملات المالية الدولية أو على أرباح صادرات الأسلحة أو انبعاثات الكربون، على أن يذهب حصيلته مباشرة لتمويل عمليات الإغاثة. يمكن أيضًا توسيع صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) ليصبح أشبه ببنك إنساني عالمي. حاليًا يبلغ الهدف السنوي لموارده مليار دولار فقط (ReliefWeb, 2023), وهو مبلغ ضئيل مقارنة باحتياجات تتجاوز 50 مليار دولار.

إن رفد هذا الصندوق وضمان تلبيته الحد الأدنى من التمويل المضمون سيسمح باستجابة أسرع وأكثر موثوقية للأزمات دون انتظار تبرعات المانحين كل مرة. في منظمات أخرى، هناك أمثلة لاستدامة التمويل: كتمويل عمليات حفظ السلام عبر ميزانية مستقلة ملزمة للدول، وتمويل منظمات كصندوق النقد الدولي عبر حصص تحددها الدول ولا تعتمد على التبرع. كذلك نجحت بعض الهيئات في استحداث ضرائب دولية طوعية مثل رسوم تذاكر الطيران لتمويل مكافحة الأوبئة (مشروع UNITAID). هذه التجارب يمكن البناء عليها لإرساء قاعدة تمويل إنساني أكثر ثباتًا، تعيد الثقة بأن الأمم المتحدة لن تتخلى عن المنكوبين بسبب قصور جيوب المانحين.

3. تعزيز التفويض القضائي والرقابي للأمم المتحدة:

لا تملك المنظمة سلطة فوق وطنية لفرض قراراتها، لكنها تستطيع تطوير أدوات للرقابة و"الفضح" ما يخلق ضغطًا معنويًا وقانونيًا. من ذلك مثلاً إعطاء مجلس حقوق الإنسان ولاية تحقيق دائمة في أخطر الانتهاكات بحيث تصبح تقاريره ملزمة نقاشًا في مجلس الأمن. أو إنشاء لجنة أممية دائمة لتقصي الحقائق يمكنها جمع الأدلة في مسارح الجرائم الدولية (على غرار الآليات المستقلة الخاصة بسوريا وميانمار التي أنشأتها الجمعية العامة). كما يُطرح منح محكمة العدل الدولية دورًا استشاريًا أكثر فاعلية عبر طلب آراء استشارية في قضايا نزاعية بشكل منتظم وربطها بآليات المتابعة. وعلى صعيد آخر، يمكن تقوية علاقة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بحيث يتم تلقائيًا إحالة أي ملف نزاع ارتُكبت فيه جرائم جسيمة إلى المحكمة الجنائية – حتى بدون قرار من مجلس الأمن – إما عبر الجمعية العامة أو عبر مجلس حقوق الإنسان.

وهناك اقتراح بإنشاء منصب مفوض سامٍ للعدالة الدولية ضمن الأمم المتحدة يتولى تنسيق الجهود الأممية لمناهضة الإفلات من العقاب وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية والمحاكم الوطنية. هذه الإجراءات لن توقف الحروب فورًا لكنها تضمن أن ما يجري فيها لن يُغمض عنه العين، مما يردع الجناة مستقبلاً. في هذا السياق، يُذكر أن الاتحاد الأوروبي أنشأ آلية مراجعة قانونية تلزم الدول الأعضاء باحترام سيادة القانون تحت طائلة العقوبات، ويمكن استلهام الفكرة أمميًا بإلزام الدول بتقارير دورية ومراجعة نظراء بشأن الامتثال لالتزامات الميثاق وقرارات مجلس الأمن.

4. تفعيل "منصّة الطوارئ" للأمين العام:

ضمن مقررات قمة المستقبل 2024 أعطيت إشارة خضراء لمقترح إنشاء منصة طوارئ دولية يقودها الأمين العام عند حدوث أزمات معقدة عابرة للحدود (United Nations Foundation, 2024). الفكرة أن يستطيع الأمين العام فور اندلاع أزمة عالمية (جائحة جديدة، انهيار دولة، كارثة مناخية كبرى، أزمة مالية دولية) أن يدعو إلى تجمع يضم كبار المسؤولين المعنيين من كافة المنظمات الدولية والإقليمية والدول الرئيسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتنسيق استجابة عالمية عاجلة. ستكون هذه المنصة بمثابة غرفة عمليات دولية بقيادة الأمم المتحدة، ويمكن أن تعمل بالتوازي مع مجلس الأمن عندما يكون المجلس مشلولاً سياسيًا.

على سبيل المثال، في أزمة كورونا 2020 افتقرت الأمم المتحدة لمثل هذه المنصة فبادرت دول الـG20 لسد الفراغ، أما مستقبلًا فوجود منصة طوارئ أممية سيضمن تحركًا أسرع وأكثر شرعية وتنسيقًا. على الأمين العام أن يضع بروتوكول تشغيل واضح لهذه المنصة ويعرضه على الجمعية العامة للمصادقة, بما يشمل صلاحية دعوة الجهات الفاعلة وجدول زمني للاجتماعات والطوارئ المغطاة. وقد بدأ فعلاً نقاش في 2025 حول هيكلية المنصة وآلية إطلاقها (SDG Knowledge Hub, 2025). وتجدر الإشارة إلى أن سابقة شبيهة موجودة في إطار منظمة الصحة العالمية التي فعّلت لجنة طوارئ صحية خلال جائحة إيبولا وكورونا. أيضًا

لدى الاتحاد الأوروبي آلية تنسيق أزمات (IPCR) تجمع مسؤوليه لمواجهة أزمات جماعية. مثل هذه الأمثلة تدل على جدوى منصة أممية أوسع نطاقًا.

إلى جانب هذه النقاط الأربع الرئيسية, هناك إجراءات أخرى يمكن أن تندرج في قائمة "الإصلاحات الواقعية", مثل: توسيع عضوية مجلس الأمن بفئة مقاعد طويلة الأجل قابلة للتجديد دون تعديل الميثاق (وهذا مقترح متداول يمنح الدول الكبيرة غير دائمة العضوية فرصة خدمة أطول في المجلس) وإشراك منظمات إقليمية رسميًا في مداولات المجلس (وقد خطت خطوات بهذا الاتجاه فعليًا بدعوة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بانتظام للمشاركة في المناقشات). أيضًا تحديث آليات التصويت في الجمعية العامة لجعلها أكثر مرونة وفاعلية (مثلاً استحداث أغلبية نوعية في بعض القضايا بدل الأغلبية البسيطة أو الثلثين الجامدة). كما أن الرقمنة يمكن أن تخدم الإصلاح من خلال تعزيز الشفافية – فتوفير منصة إلكترونية تفاعلية تتيح لمواطني الدول مخاطبة الأمم المتحدة مباشرة أو متابعة تنفيذ القرارات لحظة بلحظة سيقرب المنظمة للشعوب.

بالطبع, تبقى هذه الإجراءات جزئية ولا تغني عن الإصلاحات البنيوية الكبرى كمجلس الأمن, لكنها قد تشكّل خارطة إصلاح تدريجي تحسّن أداء المنظمة وتردم فجوة الثقة ريثما تنضج الظروف للتغييرات الأكبر. أثبتت تجارب منظمات دولية أخرى أن التغيير الممكن ولو محدودًا أفضل من الجمود; فمثلًا استطاع صندوق النقد الدولي إجراء تعديل لنظام حصص التصويت عام 2010 نقل 6% من القوة التصويتية إلى الدول الصاعدة – وهي خطوة صغيرة نسبيًا لكنها ساهمت في إعطاء هذه الدول صوتًا أكبر. وعلى غرار ذلك يمكن للأمم المتحدة تبني نهج "الخطوات الصغيرة" لضمان بقائها ساحة ذات مصداقية. إن المطروح إذًا ليس إصلاحًا مثاليًا أو شاملًا مرة واحدة، بل عملية متواصلة من التكيّف والتحسين تحافظ على جوهر المنظمة وتطورها (IMF, 2010).

8. الخاتمة التحليلية

بعد استعراضنا لجوانب أزمة الشرعية والفعالية التي تواجه الأمم المتحدة في ذكراها الثمانين, يتبيّن أن المنظمة تقف على مفترق طرق تاريخي. فالعالم منقسم حولها: بين من يرى أنها تقترب من نهاية صلاحيتها الدولية وسط عجزها في ميادين الحرب والسلام, وبين من يعتقد أنها لا تزال ضرورية كإطار لا غنى عنه لحل المشكلات العالمية المشتركة. إن الإجابة على سؤال المستقبل – إصلاح جذري أم بدائل عالمية جديدة – تعتمد إلى حد كبير على إرادة الدول الكبرى وتوافقها على تجديد العقد التأسيسي الذي قامت عليه الأمم المتحدة.

لا شك أن استمرار الأمم المتحدة بصيغتها الحالية دون تغيير يُذكر سيؤدي إلى المزيد من التآكل في مكانتها. فالدول والأمم تتطور, والمؤسسات الدولية كذلك يجب أن تتطور لتواكب العصر. وإذا ظلت آليات صنع القرار مكبلة بالفيتو والصراعات الجيوسياسية, فسيفقد النظام متعدد الأطراف قدرته على الاستجابة للتحديات الوجودية كالحروب والأوبئة والتغير المناخي. وعندها ستنشأ حتمًا شرعية دولية موازية تُصنع خارج نيويورك – عبر تحالفات إقليمية أو دولية ضيقة – وقد يكون ذلك على حساب الشمولية والتوازن الذين تضمنهما الأمم المتحدة (رغم علّاتهما). ولعلّ بوادر هذا التحول بدأت بالفعل كما رأينا في صعود البريكس ومجموعة العشرين وغيرها.

مع ذلك, فإن القضاء التام على دور الأمم المتحدة أمر مستبعد وقليلون يرغبون فيه. فالبدائل الحالية مهما توسعت تظل عاجزة عن تحقيق الشمولية العالمية. وحتى الدول النافذة تدرك أن انهيار المنظومة الأممية سيُدخل العالم في فراغ خطير قد تملؤه الفوضى. من

هنا تبرز أهمية الخيار الثالث: الإصلاح الجذري التدريجي. أي القيام بتغييرات استراتيجية تُعيد التأكيد على مبادئ الأمم المتحدة لكن بطريقة تلائم القرن الحادي والعشرين. وهذا يقتضي شجاعة دبلوماسية من قادة اليوم تشبه شجاعة الجيل المؤسس عام 1945 حين أنشأ المنظمة من رماد حرب عالمية.

إن نجاح قمة المستقبل 2024 في جمع الدول حول رؤية مشتركة يُظهر أن هناك أملاً في إحياء التعددية. لكن ترجمة تلك الرؤية تتطلب متابعة مستمرة وزخمًا تقوده "كتلة حرجة" من الدول المؤمنة بالإصلاح, تضم دولًا كبرى وصاعدة ودولًا متوسطة متحالفة معًا. وقد يكون من المفيد بناء تحالف بين منظمات إقليمية (كالإفريقية والأوروبية) للدفع بقضية الإصلاح على كافة المستويات.

في الختام, يمكن القول إن الأمم المتحدة رغم عيوبها لا تزال ركيزة أساسية للنظام الدولي القائم على القواعد. ولعلّ مقولة الأمين العام الأسبق داغ همرشولد تصدق اليوم أيضًا: "لم تُنشأ الأمم المتحدة لترفّ بنا إلى الجنة, بل لإنقاذنا من الجحيم". فإذا أراد العالم تجنب حتمية الجحيم – سواء حروب نووية أو انهيار مناخي أو أوبئة جامحة – فلا غنى عن منتدى جامع كالأمم المتحدة. الخيار الأمثل ليس إنهاء دور المنظمة, بل إعادة ابتكار شرعيتها عبر إصلاحات تضمن تمثيلاً أوسع وفعالية أكبر وعدالة أكثر في عملها. وإن لم يحدث ذلك, فقد نرى شرعية دولية جديدة تُصاغ خارج أسوار الأمم المتحدة – ولكن الثمن سيكون فقدان صوت الأغلبية الضعيفة وعودة قانون القوة على حساب قوة القانون.

المراجع:

ACCORD. (2021). The African Union’s right to intervene and the responsibility to protect. African Centre for the Constructive Resolution of Disputes. https://accord.org.za

Al Jazeera. (2022). Use of veto by Russia on Syria. https://www.aljazeera.net

CERF (Central Emergency Response Fund). (2023). Global humanitarian funding requirements. United Nations. https://cerf.un.org

Chatham House. (2020–2024). Various policy analyses on Sudan’s power dynamics and global security challenges. https://www.chathamhouse.org

Council on Foreign Relations (CFR). (2022–2024). UN reform, Gaza crisis, global peacekeeping challenges. https://www.cfr.org

Development Initiatives. (2024). Global humanitarian assistance report. https://devinit.org

ECFR (European Council on Foreign Relations). (2022–2024). Regional power competition and BRICS expansion. https://ecfr.eu

ECR2P (European Centre for the Responsibility to Protect). (2022). Code of conduct on veto restraint. University of Leeds. https://ecr2p.leeds.ac.uk

METRO for Knowledge

Global Policy Forum. (1993–2006). Security Council reform proposals. https://archive.globalpolicy.org

Global Witness. (2019–2021). Illicit gold trade and RSF financing in Sudan. https://www.globalwitness.org

IMF (International Monetary Fund). (2010). Quota and governance reforms. https://www.imf.org

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). (2023). Climate change scientific assessments. https://www.ipcc.ch

ReliefWeb. (2023). CERF funding status and humanitarian financing gap. https://reliefweb.int

Reuters. (2019–2024). UN responses to Sudan, Ukraine war, Gaza casualties. https://www.reuters.com

SDG Knowledge Hub (IISD). (2024–2025). Summit of the Future outcomes and Pact for the Future implementation. https://sdg.iisd.org

Security Council Report. (2022). ACT campaign to limit veto usage. https://www.securitycouncilreport.org

U.N. Foundation. (2024). Summit of the Future & Global Digital Compact overview. https://unfoundation.org

UN (United Nations). (2023–2024). UN budget reports and reform initiatives. https://www.un.org

UN Refugee Agency (UNHCR). (2024–2025). Global displacement statistics and Sudan funding gap. https://unhcr.org

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). (2023–2024). Humanitarian response plans for Sudan and global crises. https://unocha.org

UNICEF USA. (2024). Global child vaccination campaigns. https://www.unicefusa.org

United Nations Foundation. (2024). Summit of the Future and emergency platform. https://unfoundation.org

METRO for Knowledge

United Nations in Ukraine. (2024). Civilian casualty monitoring reports. https://ukraine.un.org

U.S. Congress. (2023–2024). Congressional records on Gaza resolutions and ICJ/ICC actions. https://congress.gov

WFP (World Food Programme). (2023–2024). Global hunger and humanitarian assistance statistics. https://wfp.org

WHO (World Health Organization). (2021). COVAX global vaccine initiative. https://who.int

World Population Review. (2024). UN veto statistics historical database. https://worldpopulationreview.com